ميثاق أثينا 1931

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أفاق الأوروبيون على خسارة كبيرة دمرت عدداً كبيراً من مبانيهم وأوابدهم التاريخية، فتنبه المهتمين بالتراث إلى ضرورة الحفاظ عليها، خاصة مع عدم الدراية الكافية بأساليب و طرق الترميم التي تضمن سلامتها واستمراريتها. لذلك عقد مؤتمراً دولياً في مدينة أثينا اليونانية، لمعماري وفنيي الآثار التاريخية، عام 1931 و صدر عنه ميثاقاً شهيراً حدد لأول مرة المبادئ الأساسية لصيانة المباني التاريخية و حمايتها، وساهمت هذه المبادئ في تطوير حركة دولية واسعة في شكل وثائق وطنية، وإنشاء مؤسسات دولية مثل اليونسكو، والمركز الدولي للمتاحف، والأيكوموس .

-صدر هذا الميثاق عن المؤتمر الدولي الأول بأثينا 1931 ويعتبر بداية لتأكيد "ثقافة الترميم" ويتكون من عدة مواد أساسية تؤكد بالاهتمام الدولي العام بالحفاظ على التراث الفني و الأثري

سبعة حلول مهمة خرج بها مؤتمر أثينا المسمى « carta del restauro »

ومن أهم ما جاء فيه:

1-تأسيس منظمات دولية للاستشارة مختصة بترميم المعالم التاريخية.

2-تخضع مشاريع الترميم للنقد لتجنب الأخطاء التي قد تتسبب في خسارة الصفة والقيم التاريخية للمعالم الأثرية.

3-على كل دولة وضع تشريعات وطنية للحفاظ على المواقع التاريخية.

4-المواقع الأثرية المكتشفة بعد حفرية والتي لم ترمم مباشرة تردم لحمايتها.

5- يمكن استعمال التقنيات والمواد الحديثة في أعمال الترميم.

6- وضع المواقع التاريخية تحت الحراسة المشددة.

7-يجب أن يحظى محيط المواقع التاريخية باهتمام خاص.

قسم الميثاق إلى عناوين رئيسية هي:

1-المبادئ العامة

2-إدارة و تشريعات المعالم التاريخية

3-تقييم المعالم

4-مواد الترميم

5-تضرر المعالم

6-تقنية الحفظ

7-الحفاظ على الآثار والتعاون الدولي.

1--المبادئ العامة

-يهم الحفاظ على التراث الفني والأثري للإنسانية جميع الشعوب الحضارية فلهذا يجب أن تتكاتف جميع الدول وتشارك في تقديم حلول للحفاظ على الآثار، و ما لوحظ في هذا المؤتمر أن مختلف الدول تركز على الصيانة الدورية لكي لا يتضرر المبنى ويفقد عناصره الهامة.

-وفي حالة تضرر المبنى تنصح بترميمه مع احترام قيمته الفنية و التاريخية دون إهمال طراز أي عصر من العصور.

-كذلك تنصح أن يشغل المكان بوظيفة تؤمن له الاستمرارية و بقائه أطول مع احترام دائما طابعه الفني والتاريخي.

2- إدارة و تشريعات المعالم التاريخية:

تطلع المؤتمر على كل التشريعات المعروضة أمامه والهدف من هذا حماية المصلحة التاريخية و الفنية أو العلمية التي تخص دول مختلفة. رحب المؤتمر بمقترحات المتخصصين للوصول إلى الحلول السليمة مراعيا أيضاً التضحيات التي سيبذلها ملاك الخواص للتنازل عن ملكيتهم للصالح العام أي لضم تلك المباني إلى الملكية العامة .

-طلب من كل السلطات العامة أن تتخذ مقاييس استعجاليه للحفاظ على الآثار.

-ناشد المكتب الدولي للمتاحف أن ينشر نسخ أو جدول يتم فيه مقارنة التشريعات السارية المفعول تابعة لدول مختلفة .

3-تقييم المعالم:

يوصي المؤتمر باحترام الطابع والنمط للمدن الجديدة المجاورة للمباني القديمة والاعتناء بها بصفة خاصة وعلى جماليتها ودراسة كيفية تزيين بنباتات تتلاءم و المباني الأثرية للحفاظ على طابعها القديم.

توصي كذلك إلغاء وحذف كل إعلانات وأعمدة كهربائية تحجب الرؤيا وكذالك المصانع ذات المدخنات العالية الموجودة في محيطها.أي إزالة كافة التعديات الملوثة بصرياً، و الصناعات الملوثة للبيئة.

4-مواد الترميم:

استمع المؤتمر لكل الاقتراحات التي استعملت لمواد مختلفة لتقوية المباني ووافق على إمكانية استخدام المواد الحديثة(كالإسمنت المسلح) في تدعيم المباني القديمة في أماكن غير ظاهرة للعيان ليحافظ على طابعه القديم قدر الإمكان.

5-تضرر المعالم :

- لاحظ المؤتمر ان كل آثارات العالم ككل مهدد بالتأثيرات الجوية فاقترح أن قواعد عامة تكون صالحة لأغلب الحالات.
- فاقترح المؤتمر:

أ-اضرورة التعاون بين المعماريين والقائمين على الحفاظ (الأثرين)على الآثار ومع ممثلين المختصين في العلوم الطبيعية و الفيزياء والكيمياء في جميع الدول وذلك للوصول إلى طرق تطبيقية لمختلف الحالات .

ب-تقترح على المكتب الدولي للمتاحف أن يكون على علم بالأعمال الترميم التي تقام في كل دول لنشرها .

6-**تقنية الحفظ**:

يبدى المؤتمر ارتياحه الشديد من توافق الأهداف والتقنيات المعروضة أمامه:

عندما يتعلق الأمر بدراسة بقايا لآثار يتطلب حفظا دقيقا مع إرجاع الأجزاء الأصلية التي وجدت بقرب الآثار إلى مكانها .وفي الحالة اكتشاف بعد حفرية لبقايا أثارات والتي يتعذر إخراجها والتعامل معها خشية أن تتضرر فيجب ردمها وقبل ذلك يجب إجراء رفع معماري دقيق.

في عملية حفظ حفرية تستوجب التعاون بين الأثري و المعماري.

قبل الترميم يجب إجراء تحليل دقيق للأمراض التي يعاني منها الآثار ولعلاجها يجب أحد كل حالة كحالة خاصة لأنها تختلف عن الأخرى.

7--الحفاظ على الآثار والتعاون الدولي

على كل دولة الحفاظ على تراثها الفني والأثري لأنها هي الحارس والحامية على حضارتها.

يجب أن يمتد هذا الحفاظ إلى الدول لأن هذا الآثار تابع للإنسانية أي و ضرورة التعاون و تبادل الخبرات بين الدول على صعيد حماية التراث الأثري و المعماري، و زيادة التوعية الشعوب بأهمية الحفاظ على التراث.

ضرورة توثيق المباني التاريخية ذات الأهمية الوطنية ضمن أرشيف خاص بكل دولة، و العمل على نشرها، مع توثيق و نشر كل الأعمال التي تمت المحافظة عليها.